

استعادة سلطة المعايير: تطبيق الميثاق والدستور والقوانين



أنطوان مسرّه

عضو المجلس الدستوري. رئيس كرسي الأونيسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، جامعة القديس يوسف.

"يفقد لبنان مبرر وجوده إذا لم يكن رسول رسالته".
غسان تويني، 2001

يواجه لبنان في الخطاب السياسي غيابًا لمصطلحات كانت دائمة في التداول: قضية لبنان، لبنان الرسالة، العيش المشترك. ويتم التداول بعبارات تبدو طبيعية: الحصص، الحجم، الوزن، حصة الرئيس، حصة الحزب، وذلك في مسار قبلي في تبادل منافع وغياب شبه شامل لمفهوم المصلحة العامة. هل لم يعد لبنان قضية؟

الأخطر الهروب من الموضوع من خلال مقاربات قانونية، ولا أقول حقوقية: تعديل الدستور، تعديل الطائف، تعديل النظام! تمثّل المقاربة القانونية *légaliste*، وليس الحقوقية، هربًا من جدية التشخيص والمعالجة. تنطلق الأولى من الفرضية ان السياسيين يحملون مجموعة التشريع اللباني ومجموعة Daloz. وإذا كان التطبيق سيئًا، فذلك بسبب القانون!

قد يكون القانون عائقًا. لكن الانسان هو المسؤول.

تندرج الأولويات في السياقات العشرة الآتية:

1. لا انتظام لأي منظومة دستورية في حالات الاحتلال: "مروان بذك ترؤحنّا": لا تصح مقارنة المنظومة الدستورية في لبنان منذ 1990 بمعزل عن واقع الاحتلالات والوصايات والضغوط الخارجية المباشرة او بالوكالة. ينطبق ذلك على كل الأنظمة الدستورية في العالم. لا يزال لبنان في وضع الاحتلال بدرجات متفاوتة. هذا، لا يبرر تقاعس اللبنانيين. الدولة منقوصة اذا لم تحتكر وحدها القوة المنظمة. لنستمع الى ما قاله الوزير مروان حماده في الجلسة النيابية في 2005/2/28:

"كلت أعداد المقدمة السياسية للبيان الوزاري. فقلت بالعمل وعرضته على الشهيد الرئيس رفيق الحريري فوافق عليه باستثناء صفحة واحدة، اريد ان يعرف اللبنانيون ما هي، ربما في سلة المهملات قرب مكتبه فنظرت اليه متعجبًا

ومتسائلًا: "اين اخطأت يا دولة الرئيس؟"، وكانت الصفحة تتضمن سطرًا واحدًا يؤكد مسلمّاتنا الوطنية المبنية على اشارة الى اتفاق الطائف. نظر اليّ دولته وقال: "جايبى على ذكر الطائف يا مروان، بذك ترؤحنّا؟" (...). يذكر الطائف مع كل الاستحقاقات انسحابات سورية لم تتم ولم يكن، كما يبدو في النية، اتمامها (...).
2. ميثاقنا الأخير "نغنيه ولا نلغيه":

الحاجة الى مقارنة موثيق لبنان من منظور العلم الدستوري المقارن، وخصوصا منذ مؤتمر الأونيسكو عام 1971 حول "أنماط البناء القومي". قال الرئيس رشيد كرامي في خضم الحروب في لبنان عام 1976 حول ميثاق 1943: "لنعمل لما يَغنيه ولا يُلغيه".

3. "السهر على احترام الدستور": يعلو هذا الموجب، الوارد في المادة 49 المعدلة في الدستور اللبناني في ما يتعلق برئاسة الجمهورية، على إيديولوجيا الماضي حول "صلاحيات رئيس الجمهورية". فهو يجعل رئاسة الجمهورية فوق الصلاحيات ويوفر

لها دورًا ناظمًا في ميزان متعدد الطوائف كلبنان. هذا التعديل هو ثمرة مخاض عسير في تربع الدائرة لتحقيق توازن بين ثلاثة مواقع عليا في السلطة، ولا سيما بعد الاتفاق الثلاثي في 1985/12/18. اختبرناه خلال "الوساطة الدبلوماسية الامانية- الفاتيكانية-الأوروبية عام 1986".

4. الحكومة سلطة "إجرائية": لا اصلاح ولا تغيير ولا مسؤولية ولا شفافية ولا مكافحة فساد ولا فصل بين السلطات، اذا كانت الحكومة برلمانًا مصفّرًا. ورد في الدستور اللبناني وصف السلطة التنفيذية بـ"الإجرائية" أي، بحسب "لسان العرب"، جعل الأمور تجري.

5. تطبيق القوانين: لا يوجد في لبنان اليوم قانون واحد مطبّق بكامله. واجب الحكومة السهر على تطبيق القوانين.
6. معهد الدروس القضائية: انه البناء الأساسي في اصلاح القضاء اللبناني وإنتاج جيل جديد من القضاة يتمتعون

باستقلالية ذاتية وادراك للمسؤولية الاجتماعية خارج التأويل الكسول او المتواطئ لموجب التحفظ.
7. المعهد الوطني للإدارة: تم انشاؤه كمؤسسة مستقلة. افتتح في احتفال رسمي بالتعاون مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا. استعاد مجلس الخدمة المدنية سلطته التامة على المعهد بعد تفشيل متعمد لهذا المسار الإصلاحي.

8. الاصلاح الإداري من خلال خبرة الوزير فؤاد السعد: ابرز خبرة نموذجية في الإصلاح الإداري، وان كانت محدودة، بعد الرئيس فؤاد شهاب، هي التي مارسها الوزير فؤاد السعد بصفته وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية في الاعوام 2004-2000.

9. خطة النهوض التربوي: لا سياسة عامة تتمتع بالفاعلية والاستدامة من دون تخصيص تربوي. حصل ذلك في المركز التربوي للبحوث والانماء باشراف البروفسور منير أبو عسلي في الاعوام 1996-2002،

ولا سيما في برامج "التربية المدنية" و"التاريخ". صدرت البرامج بإجماع مجلس الوزراء ثم تم تعطيلها!
10. القوى السياسية والاجتماعية: النقابات والهيئات المهنية هي التي تحقق التوازن في مواجهة ديكتاتورية أقطاب قبلية وحزبية. الحاجة اليوم الى:

- مبادرة سياسية تجمع سياسيين كما في السابق حول لبنان القضية والرسالة.
- مجتمع مدني يتصرف مدنيًا.

- مسار جامعي لا يكتفي بنقل معارف في الجامعات بل معرفة مسؤولة.

- مسار ثقافي في سبيل استعادة قيم لبنان التأسيسية في الاعوام 1920-1943 وازبرها تسع: الميثاق، لبنان الكبير في كل مكُوناته، استقلال، سيادة، عروبة حضارية وليست عروبة السجون وبدون تحالفات إقليمية مشبوهة، حريات، عيش مشترك، حوار من دون توكيل، الحذر في العلاقات الخارجية.